HEINRICH BÖLL STIFTUNG
NORTH AMERICA

FINANCE

موجز 2

تشرين الأول/ أكتوبر 2012

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
MENA - TUNIS شمال افريقية و الشرق الاوسط - تونس

Climate Finance Fundamentals
www.climatefundsupdate.org

تصميم التمويل العالمي للمناخ

إنّ تصميم التمويل العالمي للمناخ تصميمٌ معقدّ ولا يزال قيد التطوّر . تتدفق الأموال عبر قنوات متعددة الأطراف – من داخل وخارج آليات التمويل التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ- وتزداد الأموال التي تتدّفق عبر القنوات الثنائية الأطراف وعبر الصناديق الوطنية لتغير المناخ في بعض البلدان المستفيدة من التمويل . وتُعتبر مراقبة تمويل المناخ عملية صعبة بسبب غياب التعريف الواضح لأنشطة تمويل المناخ . في المقابل تزداد الشفافية في تمويل المناخ الموجّه عبر مبادرات تغير المناخ المتعددة الأطراف في حين تتراج ع الشفافية في عمليات التمويل الموجهة عبر المبادرات الثنائية الأطراف. ولا يزال تكاثر آليات تمويل المناخ يشكّل تحديًا كبيرًا أمام تنسيق تمويل المناخ والجهود الرامية إلى ترشيد وضمان تكامل تصميم تمويل المناخ ، ولكن في المقابل تسعى الجهود المبذولة حاليًا إلى تعزيز شمولية التمويل وتسهيل الوصول إليه.

تمويل المناخ

تشير عبارة تمويل المناخ في شكل عام إلى الموارد المالية التي تمّ حشدها لمساعدة البلدان النامية على التخفيف من تداعيات تغيّر المناخ والتكيّف معه ولكن لم يتمّ التوصّل إلى تعريف متّفق عليه دوليًا لتمويل المناخ . وفي العام 2009 تعهّدت البلدان المتقدمة في اتفاق كوبينهاغين تقديم 30 مليار دولار في السنة من العام 2010 وحتى العام 2012 ومن ثمّ رفع هذا المبلغ إلى 100 مليار دولار بحلول العام 2020 وأكدّت البلدان على هذه العهود في قرار كانكون ومنها ج ديربان. ويُقدَّر حجم التمويل العالمي للمناخ بـ 95 مليار دولار أمريكي في السنة الواحدة (بوشنير وآخرون، 2011). ويتضمّن هذا المبلغ تعهدّات بتمويل المناخ ولكن تجدر الإشارة إلى أنّ أغلبية هذا التمويل (54.6 مليار دولار) يأتي من القطاع الخاص في حين لا تزال الإضافة المتأتية عن القطاع العام إلى هذا التمويل غير واضحة (يقدّم الموجز الأوّل من أساسيات تمويل المناخ لمحة عامة عن مبدأ الإضافة). يُقدّم الرسم رقم ١ لمحةً عامةً عن التصميم العالمي للتمويل العام للمناخ والذي لا يزال في طور التطوير . يتدفّق تمويل المناخ عبر مجموعة من الصناديق المتعددة الأطراف المخصصة لهذا الغرض . وقد سعى عدد كبير من البلدان المتقدمة إلى إطلاق مبادرات لتمويل المناخ أو إلى توجيه تمويل المناخ عبر مؤسسات المساعدة الإنمائية الثنائية الأطراف التابعة له ذه البلدان. من جهة أخرى تُبادر البلدان النامية إلى تأسيس المزيد من الصناديق الوطنية للحصول على تمويل للمناخ . وتتنوّع أشكال تمويل المناخ المتاحة عبر هذه القنوات من المنح والقروض الميسّرة إلى الضمانات والسندات الخاصة . ويتمتّع تصميم تمويل المناخ بهياكل متنوّعة من حيث الحوكمة والأساليب والأهداف.

وفي هذا السياق، يساهم تعدّد قنوات التمويل في زيادة فرص البلدان المستفيدة في الوصول إلى التمويل ولكنّه في المقابل يزيد من تعقيد عملية التمويل . فمن الصعب مراقبة وتقديم التقارير والتأكدّ من تمويل المناخ إلى جانب تأكيد فعاليته واستخدامه العادل. ولكن من الممكن استخلاص العبر من تنوّع قنوات التمويل من خلال تحديد التصميم الأفضل لتمويل المناخ والذي يسمح بتعظيم الآثار والمنافع البيئية والإجتماعية المشتركة والمنافع المتعلّقة بالمساواة بين الجنسين.

قنوات متعددة الأطراف لتمويل المناخ

غالبًا ما تنبثق مبادرات تمويل المناخ ع ن هياكل الحوكمة الخاضعة لإجراءات البلد المساهم وهي الهياكل النموذجية الموجودة في مؤسسات التمويل الإنمائي الرامية إلى إيصال صوت حكومة البلد النامي وتعزيز تمثيله في عملية صناعة القرار. وقدّ تمّ اتخاذ خط وات ملحوظة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الصندوق من خلال إعطاء دور المراقب للجهات الغير الحكومية في اجتماعات الصندوق حيث يتمتّع هؤلاء المراقبون بفرص متفاوتة للمشاركة الفعالة في الإجتماعات.

يُعتبر مرفق البيئة العالمية، الذي أُسّس في العام 1991، كيانًا تشغيليًّ في آلية التمويل التابعة لا تفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ويتمتّع المرفق بسجلّ حافل بعمليات تمويل البيئة . ويتّم تقديم الموارد المالية وفقًا لتأثير الدولار المنفق على النتائج البيئية ولكن يسعى المرفق إلى ضمان حصول جميع البلدان النامية على حصة من التمويل . وخلال التجديد الرابع لمرفق البيئة العالمية (2006- 2010)، تعهّد 31 بلدًا بتقديم أكثر من مليار دولار للأنشطة التي تركّز على تغيّر المناخ وتمّت الموافقة على معظم هذا المبلغ وإنفاقه في إطار المشاريع الرامية إلى التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيّف معه. وبموجب التجديد الخامس لمرفق البيئة العالمية (2011- 2014)، بادر 26 بلدًا مانحًا إلى إيداع 1.1 مليار دولار في مجال التركيز على تغير المناخ . ووافق مرفق البيئة العالمية الخامس على تخصيص ما مجموعه 326 مليون دولار لـ55 مشروع وتمّ إنفاق 47 مليون دولار من هذا المبلغ إبتداءً من شهر ديسمبر/ أيلول 2012.

وفي هذا السياق، يدير مرفق البيئة العالمية **الصندوق الخاص لأقلّ البلدان نموًا والصندوق الخاص بتغير المناخ** بتوجيه من مؤتمر الأطراف المعني ب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ . ويسعى هذان الصندوقان إلى دعم خطط ومشاريع التكيّف الصغيرة النطاق. وقد أنفق الصندوق الخاص لأقلّ البلدان نموًا 127 مليون دولار والصندوق الخاص بتغير المناخ 100 مليون دولار منذ بداية عملهما في العام 2002 في 74 بلدًا.

من جهته، يرتبط **صندوق التكيّف** رسميًا بـلتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ويحصل على التمويل من خلال فرض ض ريبة بنسبة 2 في المائة على بيع رصيد الإنبعاثات من جانب آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو. وبدأ الصندوق عمله منذ العام 2009 ويبلغ مجموع رسملته (الذي يتضمّن التزامات البلدان المتقدمة) 306 مليون دولار. وكان صندوق التكيف رائدًا في ضمان الوصول المباشر للبلدان النامية إلى التمويل عبر هيئات التنفيذ المحلية التي تتماشي مع المعايير الاستئمانية المُتفق عليها عوضًا عن العمل عبر هيئات الأمم المتحدة أو مصارف التنمية المتعددة الأطراف واعتبارها هيئات تنفيذ متعددة الأطراف.

من جهة أخرى، تمّ توجيه جزء كبير من تمويل المناخ عبر مؤسسات غير تابعة لمؤتمر الأطراف المعني بـاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ . إذ يدير المصرف الدولي **صناديق الاستثمار في المناخ** التي تمّ تأسيسها في العام 2008 والتي تعمل في المقابل بالتعاون مع مصارف التنمية الإقليمية التي تشمل : مصرف التنمية الإفريقي ومصرف التنمية الآسيوي و المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

وتسعى صناديق الإستثمار في المناخ إلى تمويل المداخلات البرنامجية في عدد من البلدان النامية المختارة بهدف تحسين فهم السبل الفضلى لإنفاق التمويل العام على نطاق واسع من أجل مساعدة البلدان المستفيدة على تغيير مسارات التنمية

لديها. يبلغ مجموع التعهدات في صناديق الاستثمار في المناخ 6,951 مليون دولار وتتضمّن هذه الصناديق **صندوق التكنولوجيا النظيفة** الذي يحصل على 69 في المائة من التمويل و **صندوق المناخ الاستراتيجي** الذي يشمل بدوره **البرنامج النموذجي لمواجهة آثار تغير المناخ** و**برنامج الاستثمار في الغابات، و برنامج تعزيز الطاقة المتجددة في بلدان الدخل المنخفض.**

ولا تزال مصارف التنمية المتعددة الأطراف تلعب دورً ا مهمًا في تقديم تمويل المناخ المتعدد الأطراف . وقد سعى عدد كبير من هذه المصارف إلى إدراج إعتبارات تغير المناخ في صلب إجر اءات الإقراض والعمليات لديها . وتدير أغلبية مصارف التنمية المتعددة الأطراف حاليًا مبادرات تمويل المناخ التي يتمّ تنفيذها على نطاق إقليمي أو موضوعاني . فعلى سبيل المثال، أسس البنك الدولي **مرفق الشراكة للحدّ من انبعاثات كاربون الغابات** بهدف البحث في كيفية الاستفادة م ن عائدات سوق الكاربون للحدّ من الإنباعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات والمحافظة على الغابات وإدارة الغابات في شكل مستدام، إلى جانب تعزيز مخزون الكاربون في الغابات (المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات). من جهة أخرى، يدير مصرف التنمية الإفريقي **صندوق غابات حوض الكونغو** . ويدير مصرف الإستثمار الأوروبي **الصندوق العالمي لكفاءة الطاقة والطاقات المتجددة** . ولكن لا تزال المقالق قائمةً بشأن تأثير العمليات الشاملة التي تقوم بها مصارف التنمية المتعددة الأطراف، لا سيّما دعمها المستمرّ لتكنولوجيات الوقود الأحفوري التقليدية.

كما تضطلع هيئات الأمم المتحدة بدور الإدارة و /أو الوساطة في مجال تمويل المناخ. إذ تجمع المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات التابعة للأمم المتحدة، والتي دخلت حيز التنفيذ في العام 2008، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة بهدف دعم نشاطات المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات إلى جانب إعطاء ممثلي ال مجتمع المدني ومنظمات السكان الأصليين صوتًا رسميًا بفضل هيكلية الإدارة.

قنوات ثنائية الأطراف من أجل تمويل المناخ

يتمّ إنفاق جزء كبير من التمويل العام للمناخ بطريقة ثنائية الأطراف من خلال إدارة هذا التمويل عبر هيئات التنمية القائمة . وتُعاني عمليات التمويل الثنائي الأطراف لتغير المناخ من ضعف الشفافية والتماسك في عملية إعداد التقارير . إذ تشهد البلدان التي تقوم بتصنيف وإعداد التقارير بشأن تدفّق الأموال الخاصة بالمناخ غيابًا لنموذج مشترك عن التقارير أو لعملية تدقيق مستقل ة. وفي هذا السياق، يتمّ توجيه حوالي 24.6 مليار دولار لتمويل المناخ عبر القنوات الثنائية الأطراف (بوشنير وآخرون، 2011).

وقد برزت خلال الأعوام الأخيرة مبادرات ثنائية الأطراف مخصصة لتمويل المناخ. إذ تعهّد **صندوق البداية السريعة الياباني** بتخصيص 15 مليار دولار وتوجيهها عبر قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف (بما فيها صناديق الإستثمار في المناخ) إلى جانب تمويل مشاريع مباشرة مع القطاع الخاص . ولا يزال حجم التمويل الموجّه عبر هذه القنوات وقيمة المبالغ المنفقة في هذا السياق غير واضحيْن.

من جهة أخرى، و افقت **المبادرة الدولية للمناخ** التابعة لألمانيا على تخصيص 770 مليون دولار على 219 مشروع معنيّ بالتخفيف من حدّة تغير المناخ والتكيّف معه وال خفض من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات. ويتمّ تمويل المبادرة الأ لمانية بطرائق مبتكرة مبنية في جزء من ها على بيع تراخيص الإنبعاثات الوطنية القابلة للتداول ما يقدّم مصادر تمويل تُضاف إلى الالتزامات المالية الإنمائية القائمة.

أمّا **الصندوق الدولي للمناخ** التابع للملكة المتحدة، فقد تعهدّ بتخصيص 4,640 مليون دولار وأودع 1,318 ملوين دولار منها . وقد بادر الصندوق إلى توجيه أغلبية المبلغ المودَع عبر الصناديق المتعددة الأطراف لا سيّما صناديق الإستثمار في المناخ ولكنّ الصندوق يعيد النظر حاليًا في هذه الاستراتيجية.

وافقت **المبادرة الدولية للمناخ والغابات** التابعة للنرويج على توجيه 533 مليون دولار عبر قنوات متعددة الأطراف حتّى العام 2012. وقامت المبادرة بتقديم تعهدات قابلة للحجز لدعم أنشطة المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البرازيل وإندونيسيا وتنزانيا وغيانا.

بدورها وافقت أستراليا على توجيه 126 مليون دولار عبر **المبادرة الدولية لكربون الغابات** وشكّلت بابوا غينيا الجديدة وإندونيسيا البلديْن المستفيديْن الأساسييْن.

صناديق تغير المناخ الوطنية

بادر عدد كبير من البلدان النامية إلى تأسيس صناديق وطنية متعدّدة الأشكال والأهداف تحصل على مواردها المالية عبر المخصصات المالية الد ولية و /أو مخصصات الخزينة المحلية والقطاع الخاص . وفي عدد كبير من حالات، يدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصناديق الوطنية ما يعزز ثقة الجهات المانحة بتطبيق المعايير الإستئمانية الملائمة. ولكن لا تتوفّر البيانات الدائمة حول رسملة صناديق تغير المناخ الوطنية.

إستقطبت الصناديق الإستئمانية الوطنية لتغير المناخ إهتمام الجهات المانحة بما أنها تخضع لمستويات عالية من الشفافية والشمولية وبالتالي بإمكانها توجيه التمويل إلى المشاريع التي تتلاءم مع الظروف الوطنية وتتماشى مع الأولويات المحلية. بالإضافة إلى ذلك يؤدّي العمل عبر أنظمة وطنية منسّقة إلى تحسين نجاعة التمويل. ولكن من الناحية التطبيقية، لا يزال من الضروري النظر في تأثير الصناديق الإستئمانية الوطنية على عملية تعزيز الملكية الوطنية والتنسيق المحلي.

تمّ تأسيس **الصندوق الإستئماني الإندونيسي لتغير المناخ** لدعم كفاءة الطاقة والغابات المستدامة وإدارة الأراضي الخثية إلى جانب تعزيز المرونة في وجه تغيّر المناخ. وفي حين تسعى الصناديق الإستئمانية الإندونيسية الناشئة إلى دعم مشاريع تغير المناخ المعنية بالأحراج واستخدام الأ راضي، يركّز الصندوق الإستئماني الإندونيسي لتغير المناخ على أنشطة التخفيف من حدة تغير المناخ المعنية بالطاقة. وقد تعهّد كلّ من المملكة المتحدة وأستراليا والسويد بتخصيص 21 مليون دولار لهذا الصندوق على الرغم من أنّ المبلغ المُنفق على المشاريع حتى شهر أيلول/ سبتمبر وصل إلى 5.8 مليون دولار وحسب.

وقد اتخذ البرازيل موقفًا استباقيًا عندما قرر استحداث هياكل تمويل المناخ الوطنية. يخضع **صندوق الأمازون** إلى إدارة مصرف التنمية الوطنية البرازيلي وتديره لجنة مؤلفة من ممثلين عن الحكومة البرازيلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد تعهّدت النرويج بتخصيص مليار دولار لصندوق الأمازون من أجل القيام بمبادرة معززة قائمة على الأداء لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات ، كما حصل الصندوق على مساهمات من شركة الطاقة البرازيلية، بيتروباس. وحتى تاريخنا هذا، أنفق صندو ق الأمازون 169 مليون دولار على 29 مشروعًا. وبادرت البرازيل أيضًا إلى تأسيس **الصندوق الوطني المعني بتغير المناخ** والذي يُموّل من خلال عائدات الوقود الأحفوري المحليّ . ويهدف هذا الصندوق إلى تشجيع الإستثمار في مشاريع منخفضة الكاربون من خلال تقديم فوائد منخفضة ع لى رأس المال . في العام 2012، من المتوقّع أن يكون المبلغ المتاح قد بلغ 170 مليون دولار.

القنوات الناشئة لتمويل المناخ

تمّت الموافقة على تأسيس **الصندوق الأخضر للمناخ** التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ خلال مؤتمر الأطراف المنعقد في ديربان ومن المتوقّع أن يصبح هذا الصندوق مع مرور الوقت القناة الأولى لتدفّق التمويل الدولي العام للمناخ. ويهدف الصندوق إلى اعتماد مقاربة قطرية وإحلال التوازن بين تمويل أنشطة التكيّف وبين تمويل أنشطة التخفيف من حدّة تغير المناخ ، إلى جانب السماح للدول المستفيدة بالوصول المباشر إلى التمويل وتأسيس مرفق للقطاع الخاص. ويشير الصكّ الناظم للصندوق الأخضر للمناخ إلى دعم جهوزية تمويل المناخ ما يشكّل اعترافًا بالتحديات التي تواجهها البلدان للاستفادة من تمويل المناخ. ولكن لا يزال من غير الم فهوم كيف سيتّم تمييز أنشطة الجهوزية هذه وتمويلها. إلى ذلك، لا يزال من الضروري الموافقة على المعايير الإستئمانية ومبادئ الحماية الإجتماعية والبيئية إلى جانب تفعيل المقاربة القائمة على النوع الإجتماعي والتي سيتّم تطبيقها على الأنشطة والهيئات المعنية المستفيد ة من تمويل الصندوق الأخضر للمناخ. يناقش الموجز 11 حول أساسيات تمويل المناخ الصندوق الأخضر للمناخ بتفاصيله.

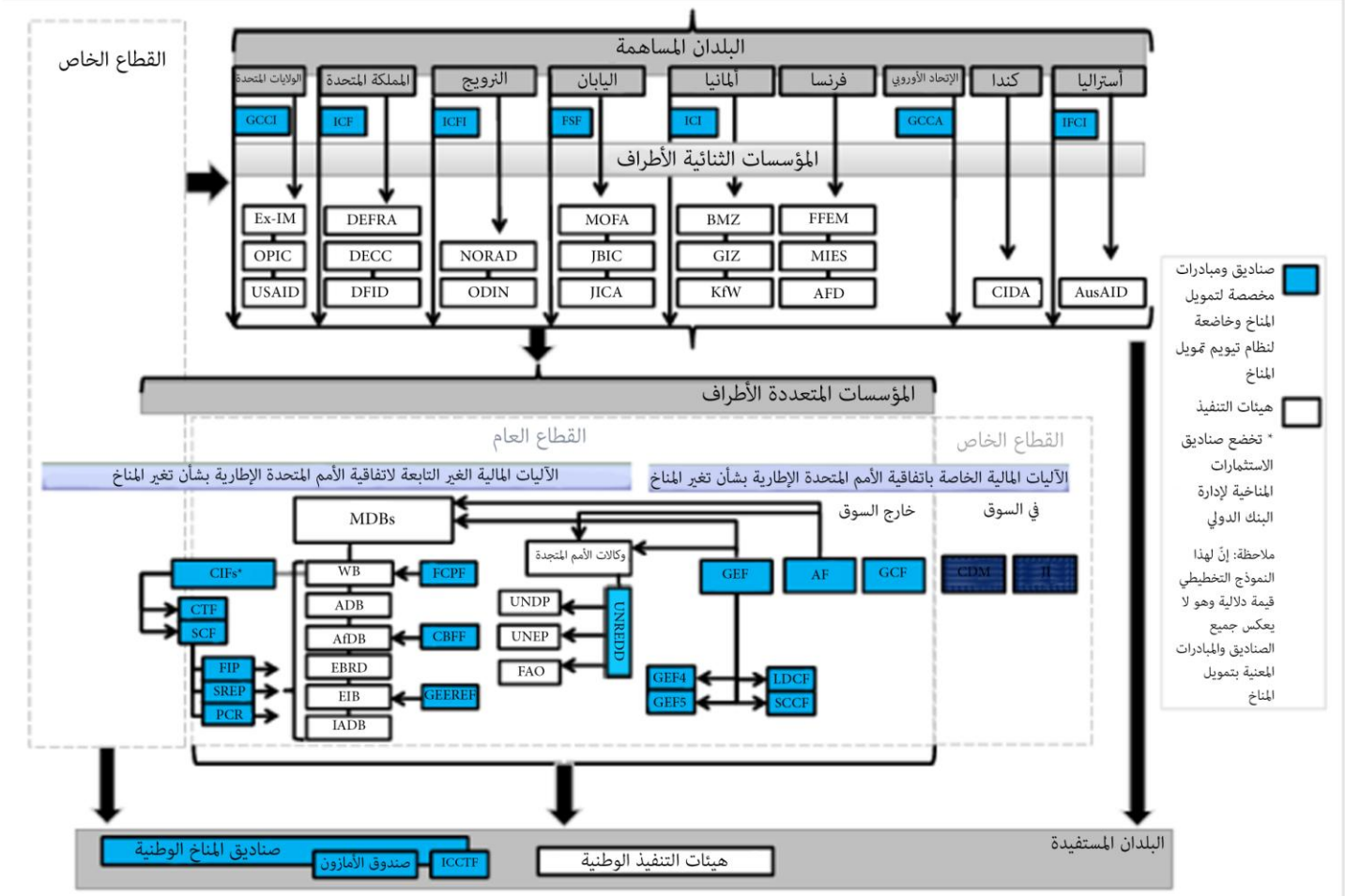

هيئات التنفيذ	
AfDB	مصرف التنمية الأفريقي
AFD	الوكالة الفرنسية للتنمية
ADB	مصرف التنمية الآسيوي
AusAID	الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية
BMZ	الوزارة الفدرالية للتعاون والتنمية الإقتصادية
CIDA	الوكالة الكندية الدولية للتنمية
DECC	قسم الطاقة وتغير المناخ
DEFRA	قسم البيئة والغذاء والشؤون الريفية
DFID	قسم التنمية الدولية
EBRD	المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير
EIB	المصرف الأوروبي للاستثمار
Ex-Im	مصرف الصادرات والواردات في الولايات
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
FFEM	المرفق الفرنسي العالمي الخاص بالبيئة
GIZ	الوكالة الألمانية للتعاون التقني
IADB	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
JBIC	المصرف الياباني للتعاون الدولي
JICA	الوكالة اليابانية للتعاون الدولي
KfW	مصرف التنمية الألماني
MIES	فرقة العمل المشتركة بين الحكومات المعنية بتغير المناخ
MOFA	وزارة الخارجية
NORAD	الوكالة النرويجية للتعاون التنموي
ODIN	شبكات البيانات والمعلومات المتعلقة
OPIC	شركة الاستثمار الخاص الخارجي
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
WB	البنك الدولي

الصناديق والمبادرات المتعددة الأطراف	
AF	صندوق التكيّف (يلعب مرفق البيئة العالمية دور أمانة السرّ ويكون البنك الدولي الوصيّ)
CBFF	الشراكة الحرجية لحوض نهر الكونغو (التي يرعاها مصرف التنمية
CDM	آلية التنمية النظيفة (يتمّ تنفيذها بموجب بروتوكول كيوتو)
CIF	صناديق الاستثمارات المناخية (يتمّ تنفيذها عبر البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي و المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير و مصرف التنمية للبلدان الأمريكية)
CTF	صندوق التكنولوجيا النظيفة (يتمّ تنفيذه عبر البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي و المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير و مصرف التنمية للبلدان الأمريكية)
FCPF	مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات
FIP	برنامج الاستثمار في الغابات (يتمّ تنفيذه عبر البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي و المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير و مصرف التنمية للبلدان الأمريكية)
GCCA	تحالف العالمي لمواجهة تغير المناخ
GCF	الصندوق الأخضر للمناخ
GEF	مرفق البيئة العالمية
GEF 4	التجديد الرابع للصندوق الاستئماني لمرفق البيئة
GEF 5	التجديد الخامس للصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية
GEEREF	الصندوق العالمي لكفاءة الطاقة والطاقات المتجددة (برعاية المصرف الأوروبي للاستثمار)
JI	التنفيذ المشترك (يتمّ تنفيذه بموجب بروتوكول كيوتو)
LDCF	الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً (براعية مرفق البيئة العالمية)
PPCR	البرنامج النموذجي لمواجهة آثار تغير المناخ (يتمّ تنفيذه عبر البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي و المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير و مصرف التنمية للبلدان الأمريكية)
SCCF	الصندوق الخاص بتغير المناخ (برعاية مرفق البيئة العالمية)
SCF	الصندوق الاستراتيجي للمناخ (يتمّ تنفيذه عبر البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي و المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير و مصرف التنمية للبلدان الأمريكية)
SREP	برنامج تعزيز الطاقة المتجددة (يتمّ تنفيذه عبر البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي و المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير و مصرف التنمية للبلدان الأمريكية)
UNREDD	برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة

الصناديق والمبادرات الثنائية الأطراف	
FSF	صندوق البداية السريعة (اليابان)
GCCI	المبادرة العالمية لتغير المناخ (الولايات المتحدة)
ICF	صندوق المناخ الدولي (المملكة المتحدة)
ICFI	المبادرة الدولية للمناخ والغابات (النرويج)
ICI	المبادرة الدولية للمناخ (ألمانيا)
IFCI	المبادرة الدولية لانبعاثات كربون الغابات (أستراليا)

المراجع:

بوشنير، ب.، فالكونير، أ.، هيرفي- مينيوشي، م.، تراباشي، ك.، بريكمان، م. (2011). مشهد تمويل المناخ. مبادرة سياسة المناخ، البندقية، إيطاليا
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . دمج تمويل المناخ من خلال صناديق المناخ الوطنية : دليل حول تصميم وتأسيس الصناديق الوطنية من أجل تحقيق الأولويات الخاصة بتغير المناخ. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة.
وانسون، ك.، ناخودا، س.، وكارافاني، أ. (2012). التحديات التطبيقية لمراقبة تمويل المناخ : أفكار من تيويم الموارد المالية المخصصة لأنشطة مكافحة تغير المناخ . معهد التنمية الخارجية ومؤسسة هاينريش بُل، لندن، المملكة المتحدة.

المؤلفون:

أليس كارافاني، سميتا ناخودا، شارلين واتسون من معهد التنمية الخارجية وليان شالاتيك من مؤسسة هاينريش بُل.

تستند أساسيات تمويل أنشطة تغير المناخ إلى بيانات تيويم الموارد المالية المخصصة لأنشطة مكافحة تغير المناخ والمتوفرة باللغات الإ نكليزية والإسبانية والفرنسية على الموقع الإلكتروني www.climatefundsupdate.org